

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة ٤١٠٤، المعقودة يوم الجمعة،
٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠، الساعة ١١/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد ليستريه	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	اوكرانيا	السيد يلتشينكو
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	الآنسة دورانت
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد فاولر
	مالي	السيد كاسي
	ماليزيا	السيد محمد كمال
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير إلدون
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هولبروك

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الامم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2000/30)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني الى: *Chief of the Verbatim Reportig Service, Room C-178* .

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٥٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2000/30)

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية والبرتغال يطلبان فيهما دعوتهما إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، اقترح، بموافقة المجلس، دعوة الممثلين إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهما الحق في التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد موامبا كابانغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد مونتيرو (البرتغال) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الوارد في الوثيقة S/2000/30.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/2000/143 التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثائق التالية: الوثيقتان S/2000/67 و S/2000/122، وهما رسالتان مؤرختان ٢٨ كانون الثاني/يناير و ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٠، على التوالي، من جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والوثيقتان S/2000/73 و S/2000/89، وهما رسالتان مؤرختان ٢٦ كانون الثاني/يناير و ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠، على التوالي، من أوغندا؛ والوثيقة S/2000/81، وهي مذكرة شفوية مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ من جنوب أفريقيا.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): نرى أن من المنصف والضروري جدا أن نشيد بداية بالجهود الكبيرة التي بذلها وفد الولايات المتحدة في تنسيق مشروع القرار المعروض علينا.

وتحديدا قبل شهر مضى أعرب وفد بلدي عن تفاؤله بأن يؤدي "اسبوع جمهورية الكونغو الديمقراطية" في إطار "شهر أفريقيا" في مجلس الأمن الى نتائج ملموسة جدا تسهم في استعادة السلم والأمن في منطقة أفريقيا الوسطى. وبعد فترة وجيزة، سيتخذ مجلس الأمن خطوة جسورة نحو الوفاء بالتوقعات التي راودت لفترة طويلة البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي. وتتوافر كل الأسباب للنظر في قرار مجلس الأمن الذي يرمي الى البدء بالمرحلة الثانية من وجود الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية باعتباره القرار التاريخي الأول الذي تتخذه هذه الهيئة في القرن الجديد.

وفي هذا الصدد، من الضروري الاعتراف بأن قرارنا يلقي بمسؤولية جسيمة على جميع الأطراف المعنية، وأن استعادة السلام في المنطقة ومصداقية الأمم المتحدة في حسم النزاع في السنوات القادمة ستكونان على المحك بعد وزع بعثة منظمة الأمم المتحدة الموسعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي مؤتمر القمة الذي عقدته الأطراف في لوساكا يوم أمس، أكدت الأطراف من جديد التزامها القوي باتفاق وقف إطلاق النار وأكدت من جديد على تصميمها على التنفيذ الكامل والسريع للاتفاق. وإننا نتوقع أن يتم الامتثال الدقيق بذلك الالتزام، وهو الشرط الأساسي المسبق لضمان نجاح المساعي الجماعية لإحلال السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

ومن الواضح أن توسيع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يمثل صلب مشروع القرار المعروض على المجلس. وفي الوقت نفسه، تعلق أوكرانيا أهمية خاصة على حقيقة أن هذا القرار يقترن بتأكيد جديد وواضح على مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. والتأكيد على التزام جميع الدول بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال

السياسي لأية دولة، أو بأية طريقة من الطرق التي لا تتماشى مع مقاصد الأمم المتحدة، له أهمية أكبر بالنسبة للحالة التي وصفها رئيس مجلس الأمن في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بأنها الحرب العالمية الأولى في أفريقيا.

وتؤيد أوكرانيا مشروع القرار الحالي وستنظر في تقديم مساهمة كبيرة تساعد في تنفيذه.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أوصى الأمين العام أولا بنشر ٥٠٠ مراقب عسكري في تقريره المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وإننا نتوجه إليه بالشكر الجزيل على هذا التقرير. ولقد استغرق مجلس الأمن ٤ أشهر تقريبا للتوصل الى اتفاق في مشروع القرار هذا على نشر ٥٠٠ مراقب، ناهيك عن الشروط المختلفة التي ألحقت بعملية النشر المذكورة. ويأمل وفد بلدي بأن يكون هذا دليل على الأهمية التي يعلقها مجلس الأمن والتي نعلقها جميعا نحن الذين نجتمع هنا اليوم على حسم الصراع.

وإنه لمما يبعث على التشجيع حقا أن نعرف بأن العمل الذي يضطلع به من أجل الحوار الوطني المتوخى في اتفاق وقف إطلاق النار قد بدء. وإننا نرحب بالمناقشات التي عقدت بين الطرف الميسر للحوار الوطني وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسائر الزعماء السياسيين في البلد. ونود أن نطالب مرة أخرى بتقديم المساعدة لعملية التيسير. ولا يساورنا أدنى شك في أن شعب الكونغو سيجد أرضية مشتركة تمكنه من حل مشاكله، دون التدخل، وبهذه الطريقة، فإنه يمهد السبيل أمام الانسحاب المنظم للقوات الأجنبية.

ويحدونا الأمل في أن يؤدي اعتماد مشروع القرار الذي طال انتظاره الى النشر السريع لموظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى غرار ذلك، نأمل مخلصين بأن تتعاون جميع الأطراف تعاونا كاملا مع البعثة لتمكين موظفيها من الاضطلاع بولايتها. وفي هذا الصدد، تشجعنا باعتماد البيان المشترك في قمة لوساكا يوم أمس. وناميبيا من جانبها تتعهد بمواصلة تقديم دعمها وتعاونها بصورة كاملة.

إن مشروع القرار المعروض علينا ليس كاملا لا تشوبه شائبة؛ بل هو مشروع قرار توفيقي. ولهذا السبب أود أن أذكر الجميع بالسبب الحقيقي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وضرورة امتناع جميع الدول عن التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها بعضا. وهذا التزام ينص عليه الميثاق، وتم التأكيد عليه في اتفاق لوساكا وقبلته جميع الأطراف.

والحالة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية مبعث قلق شديد جدا بالنسبة لنا. وينبغي ألا ندير ظهورنا لأبناء الشعب الكونغولي الأبرياء في الجزء الشرقي من البلاد والذين يتعرضون باستمرار لانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي. وإن مرتكبي هذه الجرائم الشنيعة يجب أن يتحملوا المسؤولية عن أعمالهم. والواقع لا يجوز لشعب جمهورية الكونغو أن يدفع ثمن عدم تحرك المجتمع الدولي، حيال انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي وقعت في الماضي في أجزاء أخرى من المنطقة.

وبالإضافة الى ذلك، لا بد من وقف الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية في الجزء الشرقي من البلاد. وهذه الأعمال غير المشروعة لا تنتهك فحسب السيادة والسلامة الإقليمية للبلد، بل تعمل على تأجيج استمرار الأعمال العدائية. ونتطلع الى تقرير الأمين العام في هذا الصدد.

إلا أن رأينا لا يزال قائما وهو أن عدد الأفراد العسكريين البالغ ٥ ٥٣٧ فردا، الذي أذن به مشروع القرار غير كاف للإشراف على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في منطقة شاسعة من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعبارة أخرى، فإن ذلك لا يتكافأ مع ولاية البعثة المنصوص عليها في مشروع القرار الذي نوشك على اعتماده. ومع ذلك، سنوافق على الأعداد المقترحة، بأمل أن يلجأ الأمين العام الى المجلس إذا اقتضى الأمر توفير أفراد إضافيين.

وإن وزع الأفراد العسكريين البالغ عددهم ٥ ٥٣٧ والتابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليس سوى المرحلة الثانية من سلسلة عمليات الوزع. وبالتالي فإن من نافلة القول، ومن المنطقي ليس إلا، إن الأمين العام سيقوم من دون شك بالإعداد للمرحلة القادمة من نشر قوات الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك نأمل أن يعود الأمين العام الى المجلس بتوصيات في هذا الصدد.

وعلاوة على ذلك، مهما شددنا لا يمكن أن نشدد بما فيه الكفاية على ضرورة قيام بعثة منظمة الأمم المتحدة بحماية المدنيين الذين يتعرضون للتهديد باستخدام العنف وذلك ضمن قدراتها. وعلى مدار السنوات، قامت الأمم المتحدة بإحلال السلام في العديد من البلدان، بما فيها بلدي. ولذا فإن آمال الجماهير المعذبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتحقيق السلام في بلدهم هي آمال كبيرة، ومحقة. وينبغي ألا نخيب أملهم.

السيد ديجاميه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): قبل شهر استقبل مجلس الأمن رؤساء الدول الموقعة على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بناء على مبادرة من رئيس المجلس، الذي كان ممثل الولايات المتحدة. وقد عاود أولئك الرؤساء التأكيد بهذه المناسبة على التزامهم بتنفيذ وقف إطلاق النار. وتقدم الأمين العام بتوصياته المتعلقة بتوسيع نطاق بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الأمر الذي ظل وفدي يدعو إليه منذ عدة شهور. وقد أوصى الأمين العام بتنفيذ اتفاق لوساكا بكامله: احترام وقف إطلاق النار، وفض الاشتباك بين الأطراف، ونزع سلاح الجماعات المسلحة، وانسحاب جميع القوات الأجنبية. وتضمنت توصياته أيضا أن يعقد مستقبلا مؤتمر دولي للسلم والأمن والديمقراطية في منطقة البحيرات الكبرى.

وفي الجلسة الاستثنائية التي عقدها المجلس، لاحظ الوزير الفرنسي الموفد للتعاون والفرانكفونية السيد جوسلين أن مجلس الأمن، بدعمه لتدخل الأمم المتحدة، ينبغي أن يعزز التقيد بوقف إطلاق النار. وقد رحب بالتوصيات التي تقدم بها الأمين العام لتحقيق ذلك الغرض، شريطة أن تبحث المسائل الأمنية من جميع جوانبها.

ويستهدف مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم تنفيذ توصيات الأمين العام. وهو يحدد بوضوح الشروط التي ينبغي أن ينطلق على أساسها نشر البعثة الموسعة لمنظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ألا وهي: احترام وقف إطلاق النار، وإعداد خطة لفض الاشتباك بين القوات، وتقديم الأطراف لضمانات بكفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وتحركهم بحرية. ولا يتسم مشروع القرار بالكمال؛ فهو نص توفيقي، كما لاحظ بحق الممثل الدائم لناميبيا. وقد يعن لنا أن نتساءل بصفة خاصة عن العدد الأمثل للمراقبين والأفراد العسكريين الذين سيدعمونهم. ولكن النص، كما لاحظ ممثل ناميبيا أيضا، يبين لكل من يرغب في قراءته وفهمه بعناية، السبب في تدهور الحالة: فهو يبين بوضوح أين تكمن المسؤولية. ولهذا السبب، سيصوت الوفد الفرنسي مؤيدا لمشروع القرار.

ولا يمكن تنفيذ مشروع القرار إلا إذا اتخذت الأطراف في الصراع تدابير ملموسة. ونحن في هذا الصدد، نرحب بالاجتماع الذي عقدته بالأمس في لوساكا، الأطراف الموقعة على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، فقد كان الاجتماع بادرة إيجابية، ولكن من الضروري أن نتجاوز ما يعتبر إعلانا للنوايا، حتى ولو كانت النوايا ممهورة بتوقيع أصحابها.

وما زالت الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في حقيقة الأمر مدعاة للقلق، خاصة في الجانب الشرقي من البلد، حيث يلاحظ تصاعد التوتر. وتشير آخر المعلومات التي وصلتنا من الأمانة العامة بالأمس في وقت متأخر، بشأن التطورات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، الى أن وجود القوات الأجنبية يثير الاستياء المتعاظم، الأمر الذي أدى بطبيعة الحال الى المقاومة بين صفوف السكان. وتشير المعلومات المستمدة من الأمانة العامة أيضا الى وقوع مذابح ومجابهات فيما بين الجماعات الإثنية، مما يهدد بظهور شبح تصعيد العنف من جديد.

ولا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق إزاء الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما ينتهك سيادة البلد. وكما يبين مشروع القرار بوضوح، فإن هذه الأنشطة تسهم في استمرار الأعمال القتالية.

ولذا، ينبغي أن تبذل جميع لأطراف جهودا ضخمة لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

وأملنا، ونحن نؤيد نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو الديمقراطية، أن يساعد ذلك على تنفيذ الاتفاق تنفيذا حقيقيا. ويجب أن يسهم هذا النشر أيضا في المصالحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونأمل أن يجعل الحوار الوطني، بمساعدة الميسر، الرئيس ماسيري مثل هذه المصالحة ممكنة. وفرنسا، علاوة على هذا الأمل، وعلاوة على دعمها المعنوي والسياسي، على استعداد للاستجابة للنداء الموجه الى جميع أعضاء

مجلس الأمن من رئيس المجلس في شهر كانون الثاني/ يناير، بتقديم الدعم المادي للميسر.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إن اعتماد مشروع القرار الذي سنصوت عليه اليوم خطوة حاسمة على طريق دراسة المجلس للوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهو أيضا تعبير واضح عن استعداد المجلس للاستفادة من الزخم الذي ولد الاجتماع العلني المعقود في كانون الثاني/ يناير. وهو، من الناحية العملية، يهيئ إطارا تتمكن فيه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من الاضطلاع بدور جوهري في تسوية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وينبغي لنا الآن أن نمضي قدما وأن نحرز نتائج. وتود المملكة المتحدة أن ترى الأمانة العامة تتحرك بأسرع ما يمكن لنشر البعثة الموسعة التي سنرخص بنشرها اليوم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إلا أن هذا الانتشار، كما يوضح مشروع القرار، لا يمكن أن يتم إلا بالتوازي مع تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. والوضع في الميدان لا يبدو مبشرا بالخير، حتى بعد الزخم الذي ولدته مبادرة السفير هولبروك في كانون الثاني/يناير، والالتزامات التي قطعها القادة الإقليميون آنذاك في هذه القاعة.

يجب أن يتوقف القتال الآن. كما يجب احترام القانون الإنساني الدولي. ونحن نشعر بقلق بالغ على وجه الخصوص إزاء الوضع في منطقة كيفوس التي أشار إليها ممثل فرنسا لتوه. فهناك خطر وقوع كارثة إنسانية. وتشكل التوترات الإثنية المتزايدة هناك تهديدا لكل السكان. وهذا تذكير واضح بضرورة إعمال اتفاق لوساكا. إنه يفسر لماذا تتسم عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة التوطين والإدماج التي تتم بفعالية بأهمية حيوية لاستقرار وسلام جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة في المستقبل. ومن الضروري أن تتخذ كل الأطراف في اتفاق لوساكا إجراءات لنزع فتيل الوضع في كيفوس. ويجب أن تتوقف حالا إعادة تسليح وإعادة إمداد الجماعات المسلحة، كما يجب أن تتوقف الدعاية الإثنية. ويتعين أن تتاح للأمم المتحدة إمكانية الانتشار في المنطقة المعنية.

وترى المملكة المتحدة أيضا أن من المحتم المضي قدما بالنسبة لجميع العناصر السياسية فضلا عن العسكرية المتضمنة في اتفاق لوساكا. وإنه لأمر حيوي البدء في حوار وطني مفتوح وجامع وديمقراطي حول مستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية بأسرع ما يمكن. ويجب وضع برنامج مفصل لعمليات نزع الأسلحة والتسريح وإعادة التوطين وإعادة الإدماج الشامل والطوعي، والاتفاق على ذلك البرنامج، الذي لا يمكن لاتفاق لوساكا النجاح بدونه. ومن الواضح أن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في كل هذه المجالات له أهميته الفائقة.

ويجب أيضا على الأطراف أن تتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب توفير الأمن وإمكانية الوصول لبعثة الأمم المتحدة ولوكالات المعونة. وينبغي للأطراف أن تكفل توفر الظروف الملائمة لنشر البعثة في المناطق الأربع المخصصة. ونشعر بقلق عميق لأنه لم يجر حتى الآن منح البعثة إمكانية الوصول للقيام بأنشطة الاستطلاع والمسح في أماكن النشر المقترحة. وهذا أمر غير مقبول. ونؤيد بقوة العناصر الواردة في مشروع القرار، التي توضح أن النشر لا يمكن أن يتقدم إلا عندما يقتنع الأمين العام بأن الظروف مهيئة، وأن عليه أن يبقي المجلس على علم تام بالتقدم في هذا المجال.

أخيرا، نرحب بالاعتراف في مشروع القرار بالحاجة إلى معالجة الاتجار الاستغلالي بالموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية واستغلال تلك الموارد بصورة مشروعة، وبالربط بين هذه الأنشطة واستمرار الصراع. وينبغي لنا أيضا أن ننظر فورا في سبل تدعيم الحظر الحالي الهام على الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة، وفي غير ذلك من وسائل الحد من إمداد المنطقة بالأسلحة.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): قبل شهر اجتمعنا هنا مع رؤساء دول البلدان الأفريقية المعنية لكي نستكشف سويا سبل حسم مسألة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووجهت في ذلك الحين بالإجماع دعوة إلى الأمم المتحدة لكي ترسل عملية لحفظ السلام إلى ذلك البلد في أقرب وقت ممكن لتعزيز حسم الصراع هناك على نحو فعال.

واليوم، سيجري التصويت على مشروع القرار المعني بنشر المراقبين العسكريين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يدلل على استعداد المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، على المساعدة في حسم مسألة

جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعزمه على ذلك. ومما يثلج صدورنا أنه تم التوصل في نهاية المطاف إلى توافق في الآراء حول مشروع القرار.

مسألة جمهورية الكونغو الديمقراطية مسألة معقدة وحساسة. وموقفنا ظل منذ أمد طويل ثابتا بأن احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية، والتنفيذ الفعال لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار يشكلان أساس حسم المسألة. والمرحلة الثانية الحالية لنشر عملية الأمم المتحدة لا تستهدف إلا المساعدة على تنفيذ جزء من اتفاق لوساكا. وهناك مهام أكثر وأصعب تنتظر المجتمع الدولي وأطراف الصراع وتتطلب منها بذل جهودها المشتركة.

لذلك، يجب التفكير مقدما في تعزيز مهام الأمم المتحدة في حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وغني عن القول إنه لن يتيسر تنفيذ هذه المهام دون امتثال أطراف الصراع بشكل صارم لاتفاق لوساكا، ودون النشر الناجح للمرحلة الثانية لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونرحب بنتيجة مؤتمر قمة لوساكا، الذي عقد مؤخرا، وبخاصة بإعادة تأكيد التزام أطراف الصراع باتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، واستعدادها لتقديم ضمانات أمنية قوية لموظفي الأمم المتحدة.

ونجاح عملية حفظ السلام يعتمد على التعاون الوثيق بين الأطراف وبعثة الأمم المتحدة. ولهذا، فإنه من الضروري أن يقدم أطراف الصراع المساعدة إلى البعثة في عملها، وأن تيسر أعمالها. وفي نفس الوقت، يجب على البعثة، في اضطلاعها بأعمالها، أن تولي الانتباه لتعزيز الاتصالات مع الأطراف، وبخاصة مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن تحترم وجهات نظرها وتصغي إليها. ونرجو، بل ونتوقع أن يترك إنشاء الهيكل المشترك للبعثة واللجنة العسكرية المشتركة أفضل الأثر على تعزيز التنسيق والتعاون بين الإثنتين.

ويؤيد الوفد الصيني توسيع البعثة، ويؤيد مشروع القرار الذي سيجري التصويت عليه. ونرجو أن تتمكن البعثة، في ظل قيادة السيد مرجاني، الممثل الخاص للأمين العام، من تنفيذ مهمتها بنجاح، ومن تمهيد الطريق لأنشطة حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة في المستقبل في تلك المنطقة.

الآنسة ديورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): إن مشروع القرار المطروح أمامنا اليوم جوهري، ويمكن أن يترك أثرا دائما على جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا برمتها. ومداولاتنا خلال شهر كانون الثاني/يناير، التي تكللت بالمشاركة التاريخية في جلسة المجلس في ٢٤ كانون الثاني/يناير من سبعة رؤساء دول أو حكومات، أكدت بشكل واضح أن هناك مشاكل مستعصية في المنطقة يجب معالجتها بأسلوب شامل.

وفي ذلك الوقت أعرب وفد بلادي عن تأييده للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، المتضمن في الوثيقة S/2000/30. وفي هذا السياق، يعتقد وفد جامايكا أن اعتماد مشروع القرار هذا سيشكل خطوة في الاتجاه الصحيح. وفي حين أن مشروع القرار هذا لا يفي تماما بكل رغباتنا، فإننا نعتقد بأنه يبعث بإشارة إيجابية إلى الموقعين على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، وإلى شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن مجلس الأمن ملتزم بالاضطلاع بدوره في إعادة النشاط إلى عملية السلام في ذلك البلد.

ونرحب بالإرادة السياسية التي بينتها الأطراف في اتفاق لوساكا، وكان آخر دليل على ذلك في مؤتمر قمتها في ٢٣ شباط/فبراير. ونحن على يقين من أنها ستواصل التدليل على تصميمهم على الالتزام الصارم بالاتفاق، وتنفيذه بجميع جوانبه.

ومما يثلج صدورنا أن مشروع القرار يعزز هدف المصالحة الوطنية، مع احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيادة جيرانها وسلامتها الإقليمية. مع ذلك لا بد لوفد بلادي من أن يعرب عن قلقه العميق إزاء التقارير التي وردت مؤخرا بشأن نشوب القتال وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وينبغي لنا أيضا أن نعرب عن انزعاجنا حيال تدهور الحالة الإنسانية، وأن نؤكد أنه لا بد للمسؤولين على انتهاكات القانون الإنساني الدولي أن يمثلوا أمام العدالة.

وتؤيد جامايكا توسيع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما يُقترح في مشروع القرار، كحد أدنى. ونرجو أن يؤدي ذلك إلى نشر بعثة لحفظ السلام في نهاية المطاف. ونود أن نؤكد على أن جميع الأطراف يجب أن تقدم ضمانات أمنية يوثق بها، بحيث تتمكن البعثة من الوفاء بولايتها وبحيث تكفل وصول المساعدات الإنسانية التي تنقذ الأرواح إلى

المدنيين في جميع أنحاء البلد، تخفيفا لمعاناتهم التي لا داعي لها.

ويشعر وفد بلادي بالقلق العميق أيضا إزاء التقارير المتعلقة بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه الأنشطة، كما تبين بوضوح، لها آثار خطيرة على الظروف الأمنية واستمرار الأعمال القتالية في ذلك البلد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحد أيضا من تدفق الأسلحة غير المشروعة إلى مناطق الصراع، حيث أن ذلك يزيد من تفاقم الحالة.

وتنسيق أنشطة البعثة واللجنة العسكرية المشتركة مسألة وظيفية نؤيدها تماما. وعلى ضوء الدور الحاسم المخصص للجنة العسكرية المشتركة في تنفيذ اتفاق لوساكا، فإنه يجب أن توفر لها الموارد اللازمة لدعم عملياتها.

ويود وفد بلادي أن يشيد بالأمين العام، وبالممثل الخاص للأمين العام، وبكل من الموظفين العسكريين والمدنيين في البعثة، ونود أن نعرب عن تأييدنا لجهودهم الرامية إلى إحلال السلام في تلك المنطقة المضطربة.

أخيرا، نأمل في أن يؤكد مشروع القرار هذا، الذي يؤيده وفد بلادي، التزام المجتمع الدولي بدعم إنهاء سنوات الصراع، وبتوفير أساس يُبنى عليه السلام الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالفرنسية): ستؤيد كندا مشروع القرار الذي ينشئ المرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد جاء هذا القرار بعد مناقشة شاملة شارك فيها مسؤولون على أعلى مستوى في حكومة بلدي. وكانت تلك المناقشة عن ضرورات الأمن المشترك، وعن التزام كندا الثابت إزاء أفريقيا وإزاء حفظ السلام، وعن تصميمنا على الاستفادة من عبر الماضي.

ونحن سنصوت مؤيدين لمشروع القرار هذا لأن الأفريقيين أنفسهم يريدونه ولأنه سيعود ببعض الخير في سياق الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد كان ترددنا - وقد ترددنا بالفعل - نتيجة لاعتقادنا بأن بالإمكان إعداد مشروع أفضل.

وشاغلنا الأساسي إزاء مشروع القرار هذا، الذي أعربنا عنه باستمرار خلال المفاوضات التي أفضت إلى الصيغة النهائية للمشروع، هو أن مشروع القرار لا ينص على توفير الموارد اللازمة لكفالة نجاح البعثة في ولايتها. ولا يود أي منا أن يخاطر بتكرار الأخطاء التي وقعت في سريبرينيتسا، ببعثة مراقبين في هذه المرة.

(تكلم بالانكليزية)

والتناسب الصحيح بين الولاية والموارد ضرورة عملية. وقد دفعت كندا بأن علينا أن نتعلم من تجاربنا الماضية وأن نسجل تلك العبر في القرارات التي نتخذها اليوم. وأعتقد أن المجلس فعل ذلك في سيراليون، حيث توصلنا إلى ولاية تتوافر لها اليوم بقدر أكبر الموارد الكافية التي تناسبها. وبالرغم من أن الحالة في سيراليون لا تبلغ درجة الكمال فإننا نرى أنها حققت قدرا من الاستقرار. فعمليات القتل توقفت إلى حد كبير.

وقد سعت كندا إلى تطبيق هذه العبر في جهودنا الرامية إلى صوغ القرار المعروض علينا. ونحن نفهم أن من المهم أن يبدأ انتشار المرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بسرعة، وأن المرحلة الثانية يجب أن تكتمل قبل أن تبدأ المرحلة الثالثة. غير أننا نعتقد بأن من المهم بنفس القدر بناء المرحلة الثانية على أساس صحيح. ونحن لا نعتقد أن العدد ٥ ٥٣٧ عدد سحري، أو أن الولاية كافية. وقد كنا نود أن نرى بعثة مراقبة أقدر على القيام بعملها. وكنا نفضل أن تكون للبعثة إمكانية أكبر للخروج من الحالة حتى وإن تطلب ذلك المزيد من الأفراد. وبالنسبة لكندا، ستقوم حكومتي بإجراء تقييمها الذاتي للظروف في المنطقة على الطبيعة قبل أن تتخذ قرارا نهائيا بشأن إسهامها في البعثة.

ثمة كارثة أمنية إنسانية تتكشف معالمها الآن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتتطلب اهتماما عاجلا. واتفاق لوساكا بحاجة إلى دعم جوهري من الأمم المتحدة. فليس هناك إلا القليل من الأماكن التي يحتاج فيها المدنيون للحماية أكثر مما يحتاجها المدنيون في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي حالة بمثل هذه الخطورة، هناك ضرورة للتصرف والقيام بما يمكن

لتخفيف معاناة شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي تحدق به المحن. وليس من اليسير إطلاقا تحقيق التوازن بين متطلبات الرد الفوري والتحليل المتأني للعواقب الأطول مدى. وللأسف فإن هذه الاعتبارات لم تكن وحدها هي التي تأسس عليها القرار الخاص بمستوى قوة البعثة. فهناك عوامل أخرى، مثل تفادي التكاليف والواقع السياسي الخارجي، أثرت أيضا على عملية اتخاذ القرار في المجلس في هذه الحالة.

وستواصل كندا القيام بكل ما في وسعها لضمان أن تتوافر لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلم فرص معقولة للقيام بعملها بمقاومة الجهود الرامية إلى فرض تشكيلة عليها قد تكون ملائمة سياسيا ولكنها خاطئة عمليا. وتأييد كندا اليوم يأتي على أمل أن تمهد هذه المرحلة من البعثة السبيل إلى مرحلة ثالثة ينفذ فيها حفظ السلم بقدر واسع النطاق لمصلحة شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. وستستمر كندا في الضغط من أجل هذا الالتزام خلال فترة عضويتنا في المجلس وبعد انتهائها. وإن التزامنا العميق إزاء أفريقيا والأمن الإنساني يفرض علينا ألا نقوم بأقل من ذلك.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): في غضون دقائق معدودات سيعتمد مجلس الأمن قرارا تاريخيا. ومن دواعي سرورنا أن المجلس سيتمكن من الإذن بنشر المرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية هذا اليوم. وبعثة الأمم المتحدة وسعت من حيث الحجم والولاية على حد سواء. وقد نجحنا في القيام بذلك ضمن فترة زمنية معقولة في أقل من شهر بعد قيام رؤساء الدول المشاركة في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار بالإعراب عن التزامهم مجددا في قاعة المجلس هذه نفسها.

وباتخاذ إجراء اليوم، فإن مجلس الأمن سيكون قد قام بدوره في تحمل مسؤوليته الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين. وبهذا القرار الذي يجيء في أنسب وقت، ستقوم الأمم المتحدة ببسط سلطتها والوفاء بالتزامها بدعم تنفيذ اتفاق لوساكا.

واعتماد مشروع القرار يأتي في الوقت المناسب أيضا لأنه يعقب مؤتمر قمة لوساكا الذي طال انتظاره، والذي اختتم أعماله يوم أمس، حيث أكد الزعماء من جديد التزامهم باتفاق وقف إطلاق النار وأقروا الجدول الزمني المنقح والمستوفى لتنفيذه.

إن التحديات المقبلة ستتكشف في المنطقة على الطبيعة. والعالم بأسره سينظر الآن إلى تلك المنطقة، وإلى مسرح العمليات، وإلى جمهورية الكونغو الديمقراطية والأطراف الآخرين في العملية. وسيقع العبء على كاهل الأطراف، فهم الذين سيتعين عليهم أن يبرهنوا على التزامهم عن طريق العمل. ونناشد الأطراف أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس، وضمان احترام أحكام اتفاق وقف إطلاق النار، وتيسير انتشار بعثة الأمم المتحدة وقيامها بعملها على نحو فعال - أي باختصار التعاون الكامل من أجل التنفيذ السريع لمشروع القرار هذا. ونحن نشجع الشعب الكنغولي وهو يجري حواره الوطني من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. ونحث أفراده على تقديم الدعم والتعاون الكاملين للسير كيتوميلي ماسيري، ميسر عملية السلام. فالمهمة التي يضطلع بها تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لنا جميعا.

وفي الوقت الذي نحث فيه أطراف عملية لوساكا على الاشتراك في عملية إرساء السلام، فإننا لا ننسى مسؤوليتنا. فنحن في الأمم المتحدة، سيكون من المهم للغاية بالنسبة لنا، أن نضمن الانتشار السريع لبعثة الأمم المتحدة الموسعة وتعبئة الموارد اللازمة لها. ويجب ألا نخفق في التصدي لهذه التحديات الماثلة أمامنا. فالأمم المتحدة لا يسعها تحمل تبعات الفشل في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وزيادة توسيع مشاركة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما ذكر الأمين العام في تقريره، ستتوقف على تعاون الأطراف وعلى الحالة هناك على الطبيعة. ونحن في ذلك نعول على حكمة القادة الأفريقيين، لا سيما الأطراف المعنية في المنطقة.

أخيرا، أود أن أعرب عن تقديرنا الكبير للسفير هولبروك على الدور القيادي الذي اضطلع به في هذا الصدد، وعلى التزامه، وعلى جهوده الدؤوبة. كما نشيد بمضاء العزيمة والإصرار اللذين أظهرتهما السفيرة سودربرغ لوضع الصيغة النهائية لمشروع القرار في وقت سريع بحيث تسنى للمجلس أن يتخذ إجراء بشأنه.

ونعرب عن الامتنان الشديد لكم، السيد الرئيس، لقيادتكم مناقشتنا في ظل ظروف صعبة تماما.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل بنغلاديش على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يؤيد الاتحاد الروسي تنشيط دور الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشر المرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقا لمشروع القرار الذي سيعتمد اليوم يستهدف المساعدة في تسوية أكبر صراع في أفريقيا المعاصرة، حيث أن العديد من دول القارة تشارك فيه.

ونحن على اقتناع بأن الأطراف إذا قدمت المساعدة اللازمة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ ولايتها، فإن البعثة ستسهم إسهاما كبيرا في بلوغ السلم في ذلك البلد.

إننا ندرك أيضا الطابع المعقد لطائفة المصالح المتعددة التي تتشابك اليوم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونؤيد تماما قول من يحذرون من مغبة الإفراط في التوقعات من نشر عملية حفظ السلام في ذلك البلد. وإن الحالة على درجة من التعقيد بحيث لا يكون من السذاجة فحسب الاعتماد في تسويتها على القوى الخارجية، ولكن من الخطير أيضا، حتى ولو كانت تلك القوى الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، يشدد الاتحاد الروسي على التفاهم العام الذي تم التوصل إليه في مجلس الأمن بألا تتخذ بعثة الأمم المتحدة في الكونغو تدابير لقسر الأطراف على السلام، وألا تستخدم القوة لنزع سلاح الجماعات المسلحة غير النظامية في إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية، سواء في هذه المرحلة أو في المراحل اللاحقة من العملية.

وقد أكد جميع زملائي الذين تكلموا قبلي على أن المسؤولية الرئيسية عن التوصل إلى تسوية تقع على عاتق الأطراف الموقعة على اتفاق لوساكا. وإن استعدادها للوفاء بحسن نية بالالتزامات التي تعهدت بها - خاصة فيما يتعلق بالامتثال لوقف إطلاق النار - هو بالضبط الذي يحدد كيف يقرر المجتمع الدولي في المستقبل أن يتصرف لتعزيز تسوية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومما يبشر بالخير في هذا الصدد، أن الأطراف في اتفاق لوساكا قد أكدت، في اجتماع القمة الذي عقد في لوساكا يوم الأمس، عزمها على كفالة التنفيذ الكامل والمبكر للاتفاق. ومن المهم ترجمة هذا الأمر إلى حقيقة بأسرع ما يمكن.

السيد فان والصوم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): ستصوت هولندا مؤيدة مشروع القرار المعروض علينا. فهو يمثل خطوة مقبلة هامة في نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على مراحل. ومشروع القرار هذا يحول البعثة إلى بعثة مراقبة حقيقية.

والتعهد الذي تباشره الأمم المتحدة الآن تعهد هائل، ولكن، كما يتضمن مشروع القرار، له أيضا حدوده. ويجب أن نذكّر الأطراف بأن المسؤولية عن إنجاح اتفاق لوساكا تقع في المقام الأول على عاتقها. وهي مسؤولة عن إحراز المزيد من التقدم. وعندما يبدأ المجلس مداولاته، في مرحلة لاحقة، بشأن المرحلة الثالثة، فإن التقدم الذي تحرزه الأطراف سيقرر بلا شك اتجاه مناقشاتنا.

وتحبذ هولندا، في الوقت الراهن ومستقبلا، اتباع نهج متوازن إزاء جميع المسائل التي تحيط بالصراع الكونغولي. ويتطلب هذا النهج المتوازن، فيما يتطلب، أن تؤخذ بجدية طوال فترة عملية السلام الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الدول المجاورة. ويعني أيضا أن حالة حقوق الإنسان في الإقليم قاطبة ستكون محور اهتمامنا، كما توضح الفقرة الثامنة عشرة من الديباجة والفقرة ١٤ من المنطوق.

واتباع نهج متوازن يعني أيضا عدم الإجفال عن معالجة الأسباب الجذرية الصعبة. ونحن نرحب بأن مشروع القرار المعروض علينا يتصدى لموضوع تدفقات الأسلحة في المنطقة، وكذلك لاستغلال الموارد الطبيعية كحافز لاستمرار الصراع. ويعرب المجلس عن اعتزامه العودة إلى هاتين المسألتين المرتبطتين في مرحلة لاحقة. وفيما يتعلق بمسألة الموارد الطبيعية، فإننا نتطلع إلى تقرير الأمين العام المشار إليه في الفقرة ١٧ من المنطوق. وسينظر وفدي بحماس في إيجاد سبل يمكن بها في المستقبل معالجة هاتين المسألتين المرتبطتين حتى يمكن للموارد الطبيعية الغنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تدعم السلام لا الحرب. ونحبذ إنشاء فريق من الخبراء للتحقيق في هذه الأمور، مرة أخرى، بطريقة متوازنة.

لقد ذكرنا من قبل، أن من العناصر الرئيسية في هذه العملية أن تعمل اللجنة العسكرية المشتركة وهياكلها على نحو فعال وفي تعاون وثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة. ويجب أن تتحول اللجنة العسكرية المشتركة إلى هيكل ثابت لكي تتمكن من التصدي بفعالية للمسائل التي تنشأ. ونفهم أن هذا الموضوع تم تناوله في اجتماع القمة المعقود في ٢٣ شباط/فبراير للدول الأطراف في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. ونتطلع إلى المزيد من التفصيل عن هذا الأمر.

وقد أسهمت هولندا في اللجنة العسكرية المشتركة بمبلغ ٠٠٠ ٢٥٠ دولار سُلِّمت لمنظمة الوحدة الأفريقية بحلول نهاية السنة الماضية. وحذا حذوها مانحون آخرون بعد ذلك. ومن الواضح أن المجتمع الدولي يضع أمواله حيث يتعهد بأقواله. والآن إذ لم يعد المال هو المشكلة، فإن الأمر يتوقف على الأطراف المعنية في أن تجعل اللجنة العسكرية المشتركة تعمل.

وأخيرا، تؤيد هولندا البيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل البرتغال بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد بن مصطفى (تونس) (تكلم بالفرنسية): يود وفد تونس، بادئ ذي بدء، أن يعرب لكم، سيدي الرئيس، عن تقديره لكل الجهود التي بذلتموها طوال فترة النظر في مشروع القرار المعروض علينا الآن.

وينبغي لي أيضا أن أعرب عن تقدير وفدي للإسهام القيم الذي قدمه وفد الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى جميع أعضاء المجلس الآخرين، في صياغة نص يحظى بتأييدنا وسيصوت وفدي مؤيدا له.

لقد تمخَّض مشروع القرار، الذي سيعتمده مجلس الأمن، عن أسابيع عديدة من المشاورات التي شملت أعضاء المجلس، والأطراف في اتفاق لوساكا، والأمانة العامة للأمم المتحدة والأطراف المعنية الأخرى. ويأذن مجلس الأمن في مشروع القرار هذا بنشر المرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي طال انتظارها، ويحدد ولايتها. وبذلك يعرب المجلس عن التزامه بتنفيذ اتفاق لوساكا، الذي أعادت التأكيد عليه الأطراف نفسها في أعلى مستوى من التمثيل خلال اجتماع مجلس الأمن المكرس لموضوع جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخلال اجتماع القمة المعقود مؤخرا في لوساكا.

والواقع أن مشروع القرار هذا يستجيب لتطلعات الشعب الكونغولي فيستجيب، بالتالي، لتطلعات جميع دول المنطقة والقارة الأفريقية، التي تتمثل تطلعاتها في السلام والأمن والاستقرار فحسب، لكي تتمكن من معالجة مهمة التنمية. ومن الواضح أن نجاح العملية يتوقف على العناصر التالية.

العنصر الأول هو وضوح ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة. وقد أولى مجلس الأمن والأمانة العامة أكبر أهمية لهذا الأمر في تحديد المهام والاعتبارات الموضوعية لتوسيع البعثة.

ثانيا، بصرف النظر عما تحتاجه العملية من الدعم السياسي، فإن نجاحها يتوقف أيضا على توفُّر الموارد البشرية والمالية التي ستتطلبها البعثة. وهذا الدعم وتلك الموارد مهمة وتستدعي حسن النية من الجميع. وقد تعهدت أطراف عديدة بالتزامات، ويحدونا الأمل في أن تفي بتلك الالتزامات. وقد أوضح بلدي من قبل استعداده للإسهام.

العنصر الثالث يتعلق بتعاون جميع الأطراف. ونحن نولي أهمية قصوى لهذا العامل، ونعتبر أن المدى الذي تتعاون فيه الأطراف مع بعثة منظمة الأمم المتحدة سيكون اختبارا لالتزامها الحقيقي باحترام اتفاق لوساكا.

ويتوافق اعتماد مشروع القرار هذا مع اجتماع الأمس لرؤساء الدول الموقعة على اتفاق لوساكا، الذين أكدوا من جديد في تلك المناسبة التزامهم العازم بالاتفاق وكرروا الإعلان عن تصميمهم على المضي قدما في تنفيذ أحكامه المختلفة. وفي هذا الصدد، يوجد سبب وجيه لإعادة التأكيد على أن النجاح في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار يتوقف في المقام الأول على توفُّر الإرادة الصادقة لدى الأطراف نفسها.

وعلى الرغم من أن هذا المشروع لا يتسم بالكمال، فإنه يشمل مجموعة كبيرة من المجالات الهامة التي يغطيها اتفاق لوساكا، فضلا عن تدابير عملية للتنفيذ في إطار ظروف معقولة، ومع أخذ حساسية الحالة على أرض الواقع في الاعتبار على النحو الواجب.

ويحدونا الأمل أن يجري نشر هذه المرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في ظل ظروف إيجابية، على الرغم من وعينا بأننا لم نكسب الرهان بعد وأنه

سيظل ضروريا بذل المزيد من الجهود الدائبة بغية التمكُّن من الشروع في المرحلة الثالثة على أساس متين.

وفي هذا السياق، فإن عقد مؤتمر دولي في الوقت المناسب بشأن منطقة البحيرات الكبرى، برعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، يتصف بأهمية كبرى. وحينئذ فقط يمكننا أن نأمل أملا حقيقيا في رؤية المنطقة دون الإقليمية بأسرها تتمتع بنصيبها من السلام والأمن والاستقرار - وهي الأمور التي تلازم التنمية.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل تونس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد كاسي (مالي) (تكلم بالفرنسية): ستصوت مالي لصالح مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن بشأن نشر المرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فمشروع القرار يعرب عن التزام الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بإحلال السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن مالي ترحب بقرار نشر المرحلة الثانية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فنشر البعثة سيعزز اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار ويحضِّر لنشر البعثة في مرحلتها الثالثة. ويحدونا الأمل في أن يكون النشر الأخير نشرا أكبر ومناسبا أكثر لطبيعة الأرض، وأن يكون ذا ولاية أقوى وأوسع نطاقا. فالمهمة الماثلة أمامنا مهمة جبارة. وبمشروع القرار هذا، ستسهم منظمتنا بلا شك في تحقيق ذلك الجهد. ومالي تشجع جميع الأطراف في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار على احترام التزاماتها وعلى التعاون عن كثب مع البعثة في تنفيذ مشروع القرار.

إن المجتمع الدولي يصغي إلينا. والسكان المدنيون في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة بأسرها يراقبوننا، وهم بانتظار ما سنفعله.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أفهم أن مجلس الأمن على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار (S/2000/143) المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أوكرانيا، بنغلاديش، تونس، جامايكا، الصين، فرنسا، كندا، مالي، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد هولبروك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): شكرا سيدي على الطريقة الفعالة للغاية التي تترأسون بها مجلس الأمن. لقد قلتم في نهاية كانون الثاني/يناير إنكم ستعملون مع الولايات المتحدة، التي كان لها شرف ترؤس المجلس في الشهر الماضي، بطريقة سلسة. وتعهدنا لأصدقائنا المعنيين بالكونغو بأن يُتخذ القرار الذي أمل العديدون منهم أن يتخذ في كانون الثاني/يناير، إبَّان فترة الرئاسة الأرجنتينية. ولقد وفيتم بالتزامكم، ونحن فخورون بالعمل معكم ومع سلفنا المباشر، المملكة المتحدة، فيما تبين أن شهر أفريقيا لم يكن شهرا واحدا فحسب، وإنما ثلاثة أشهر متتالية، وثمة أشهر كثيرة غيرها ستخصص لأفريقيا في المستقبل.

وأشكر أيضا السفير تشودري على إطرائه الجزيلة جدا بشأن الجهود التي نبذلها، ونشاركه في الإطراء الذي وجهه إلى نائبتي، نانسي سودربرغ على الجهود التي بذلتها هنا على مدار الساعة بينما كنت أصرف معظم الوقت خلال الشهر، بما في ذلك هذا الصباح - وأنا أعتذر لكم على تأخري - على الهاتف مع أعضاء الكونغرس الذين أرى أنه لا يزال يتعين إقناعهم أكثر بضرورة ما نقوم به. وأريد أن أكون واضحا حيال أن التصويت الأمريكي هنا في الأمم المتحدة هو نتيجة عمل يقوم به الفرع التنفيذي حصرا، ونحن لسنا بحاجة إلى نيل موافقة من الكونغرس. بيد أننا بحاجة إلى موافقة منه على الأموال التي يقدمها، لذلك لم أكن للأسف موجودا معكم، سيدي، مثلما كنت أتمنى. ومع ذلك، فإنني لم أكن قلقا إذ أن نانسي كانت تنوب عني.

لقد عقدنا في هذه القاعة قبل ثلاثين يوما مؤتمر قمة تاريخيا لتعبئة العمل الدولي من أجل إحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فلقد جلس معنا سبعة رؤساء أفارقة في هذا المكان التاريخي الذي على شكل حدوة الحصان، وانضم إلينا زعماء آخرون لمناقشة ضرورة العمل العاجل. ولقد حان بنا الآن وقت العمل.

إن المرحلة الثانية من عملية لوساكا للسلام تبدأ - ربما اليوم مع هذا التصويت الهام؛ وربما بدأت أمس في لوساكا - ولكن، بأية حال، فلنسجل أنها بدأت بالفعل. فاليوم ومع هذا القرار، يخطو مجلس الأمن خطوة هامة نحو مساعدة الكونغو والمنطقة على إحلال السلام الذي ترى شعوبها أنها في أمس الحاجة إليه.

إن تقديم حكومتي لقرار مجلس الأمن هذا، وتأييده والموافقة عليه بالإجماع اليوم أمور أمكن تحقيقها بفعل الالتزامات التي قطعت في لوساكا وأعاد تأكيدها في نيويورك رؤساء الدول الأطراف في اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. ولا يمكنني أن أتصور أنه كان بإمكاننا اتخاذ هذا القرار الهام والقوي لو لم ينضم إلينا في نيويورك رؤساء عملية لوساكا، والرئيس شيسانو، رئيس موزامبيق، وممثل منظمة الوحدة الأفريقية، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، والطرف الميسر وهو الرئيس السابق ماسيري.

والنتائج التي تم التوصل إليها في مابوتو، هراري، وهنا في نيويورك وفي كل مكان آخر ساعدت على دفع هذه العملية إلى الأمام. ومع ذلك، ما زالت الأمم المتحدة في الوقت نفسه تشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد عن استئناف الهجمات العسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولقد أوضح مجلس الأمن والأمين العام في جزء من أهم أجزاء هذا القرار أن نشر بعثة مراقبي الأمم المتحدة لحفظ السلام في المرحلة الثانية - أي ٥٣٧ ٥ فردا - رهنا بتعاون الأطراف والتزامها بتقديم ضمانات راسخة وموثوق بها للأمين العام بأنها ستتعاون تعاونا كاملا وستتقيد بعملية لوساكا.

ونرجو من جميع الأطراف أن تغتنم فرصة إحلال السلام التي يتيحها اتفاق لوساكا. وإننا نؤيد بقوة اتفاق لوساكا بوصفه العملية الأفضل والعملية الوحيدة القابلة للتطبيق الرامية إلى إيجاد حل دائم للصراع في الكونغو. فهو أكثر بكثير من وقف لإطلاق النار، وهو مسودة لإحلال السلام وإضفاء الطابع الديمقراطي على البلاد وتحقيق المصالحة الدائمة فيها. والتزام الأطراف الكامل والذي لا يشوبه الغموض بتنفيذ اتفاق لوساكا ضروري من أجل أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم لعملية السلام.

إن الأزمة الحاصلة في المنطقة توصف بأنها الحرب العالمية الأولى في أفريقيا. ومثلما ذكَّرنا الرئيس كلينتون الأسبوع الماضي في خطاب له أمام مؤتمر القمة الوطني التاريخي بشأن أفريقيا المنعقد في واشنطن، يجب أن نتذكر بأن العبرة الأساسية المستخلصة من الحرب العالمية الأولى هو الحاجة إلى إحلال سلام قوي ومستقر تدعمه المؤسسات التي تعمل على إنفاذه. ولهذا السبب يجب أن تبذل الأطراف قصارى جهدها من أجل تنفيذ اتفاق لوساكا، ولهذا السبب يجب علينا، أي مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن ندعم العملية.

وثمة عنصر ضروري واحد يتمثل في كفالة وضع هيكل مشترك للجنة العسكرية المشتركة وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقا للقرار المتخذ اليوم. وهذا يمثل عملا دؤوبا تقوم به جميع الأطراف وإدارة عمليات حفظ السلام من أجل وضع هيكل تنظيمي فعال لكفالة التنسيق بين الاثنتين، بل وأكثر من التنسيق - أي إدماج أجزاء معينة من العمليات التي تنفذانها. وهذا أمر حيوي لنجاح اللجنة والبعثة على حد سواء. وإن إضفاء الطابع الرسمي على هذا الهيكل المشترك وجعله فعالا ضروري أيضا من أجل توفير السلامة البدنية لموظفي الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، واللجنة العسكرية المشتركة، والتقليل من الازدواجية في الجهود المبذولة، وتحسين الاتصالات، والاقتصاد في الموارد التي ستصبح نادرة.

وإقامة صلة صحيحة بين اللجنة العسكرية المشتركة وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية - وكنا قد اتفقنا جميعا في مناقشاتنا هنا في كانون الأول/ديسمبر أثناء الرئاسة البريطانية على أن ذلك لم يكن صحيحا في ذلك الوقت - تنطوي على أهمية حاسمة بالنسبة لنجاح عمليات حفظ السلم.

ومما له أهمية قصوى أن مؤتمر قمة لوساكا الذي عُقد يوم أمس أيَّد مبدأ الهيكل المشترك لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واللجنة العسكرية المشتركة. والولايات المتحدة ملتزمة التزاما تاما باستمرار دور اللجنة العسكرية المشتركة في جمع أطراف اتفاق لوساكا مع الأمم المتحدة في بذل جهد مشترك

لتنفيذ وقف إطلاق النار. وكوسيلة لتعزيز اللجنة العسكرية المشتركة، فنحن على استعداد لتوفير دعم الأمم المتحدة الكامل للسوقيات والهياكل الإدارية المشتركة للمقر المشترك لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واللجنة العسكرية المشتركة.

وفي هذا الصدد، فإن ما يثير إعجابي الشديد حقيقة أن كل عضو من أعضاء مجلس الأمن، وآمل أن تنقل ذلك وسائط الإعلام العالمية، قد التزم بهذا الجهد - وإن كان رمزيا ومتواضعا في بعض الحالات، إلا أن الرمزية لها أهميتها - أو قال بأنه مستعد لإمكانية الالتزام. وتم الإعلان اليوم وفي الفترة الأخيرة عن تقديم العديد من الإسهامات الهامة، ومما أبهجني أن أعضاء مجلس الأمن الآخرين قد أبلغوني اليوم بأنهم سيلتزمون بتقديم مبالغ تُحدد فيما بعد أو أنهم بصدد النظر جديا الآن في تقديمها.

فإذا تمكّن مجلس الأمن في ظل رئاستكم، سيدي، من الإعلان بأن الدول الأعضاء الـ ١٥ قد تقدمت بإسهامات، حتى وإن كانت صغيرة، إلى هذه البعثة، فإن ذلك سيمثل المرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة وسيحدد تماما الأسلوب الصحيح لجهودنا في المستقبل. ويسرني، سيدي الرئيس، أننا أحرزنا الكثير من التقدم في هذا الاتجاه تحت قيادتكم القوية.

وثمة عنصر أساسي آخر لتحقيق السلم الدائم في الكونغو ألا وهو نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة توطين القوات المسلحة غير النظامية والمجموعات المسلحة التي حددها اتفاق لوساكا، بما في ذلك القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيا انتراهاموي الرواندية وثوار يونيتا في أنغولا. وإن الاضطلاع بعملية شاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أو إعادة التوطين تؤدي إلى زيادة الخيارات الطوعية والسلمية وتحظى بالالتزام الكامل للموقعين على اتفاق لوساكا والدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي أمر أساسي لنجاح عملية لوساكا للسلام في نهاية المطاف.

ويتعين على المنطقة أن تضطلع بدور هام وأساسي في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، يتعين على المجتمع الدولي أن يوفر كل الوسائل الضرورية لدعم وضمان جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أو إعادة التوطين، فضلا عن تقديم أية مساعدة ضرورية للجنة العسكرية المشتركة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لدى تقديمها لخطة عمل من أجل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين بصورة فعالة وكاملة.

وفي الأيام القادمة، يجب على جميع الدول أن تضاعف من جهودها للدفاع عن القانون الدولي وإنفاذه ضد إبادة الأجناس. ويتعين على جميع الذين يحبذون أو يقدمون الدعم أو الملاذ لتلك القوات أن يوقفوا هذا الدعم فورا، وينبغي لجميع الدول أن تتمسك بقرارات مجلس الأمن - هذا القرار والقرارات السابقة - وأن تفرض حظرا على الأسلحة على القوات المسلحة الرواندية السابقة، وميليشيا انتراهاموي ويونيتا، وأن تقدم المعلومات إلى المجلس بشأن إعادة إمداد المجموعات المسلحة الأخرى. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر الآن في اتباع سبل إضافية لإنفاذ الجزاءات القائمة.

وإن هذه الخطوات من شأنها أن تساعد الأطراف على السيطرة على أوسع نزاع في تاريخ أفريقيا وإنهائه. إلا أننا ندرك أن هذا القرار على الرغم من أهميته ليس إلا خطوة انتقالية نحو تحقيق سلام تام ودائم في الكونغو. وإن دعم الولايات المتحدة لإنشاء المرحلة الثانية من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في هذا الوقت لا يمثل موافقة مسبقة على أي وزع في المستقبل. فإذا كانت الأمم المتحدة توصي بإنشاء بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة تكون أوسع نطاقا، بعد تطوير خطط للانتقال إلى المرحلة التالية من حفظ السلام، كما هو منصوص في القرار، فإن الولايات المتحدة ستنظر بالتأكيد في هذه التوصيات طبقا لوقائع الحالة الموضوعية، واستنادا إلى الإنجازات والحالة في المرحلة الثانية. وإنني أريد أن أشدد على هذا، لأن العديدين أرادوا التزاما مفتوحا بالمرحلة الثالثة. وأعتقد أن مجلس الأمن قد تصرف بحكمة عندما قال بأن كل مرحلة يجب أن تؤخذ وفقا للحالة السائدة لدى انتهاء كل مرحلة.

وعمليات تنفيذ المرحلة الثالثة ينبغي ألا تبدأ إلا بعد أن تكون الأطراف قد أنجزت الأهداف العسكرية والسياسية المحددة. وتتضمن هذه الأهداف التقيد التام باتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، والبدء بعمليات فض الاشتباك وإعادة الوزع، وإحراز تقدم كبير في مجال الحوار الوطني. وهنا أود أن أبلغكم بأن سفيرنا في كينشاسا، السفير سوينغ، قد أبلغ واشنطن باحترامه وإعجابه الكبيرين بالطريقة التي أدار بها الرئيس السابق ماسيري مكالماته وحواره في كينشاسا في الأسبوع

الماضي. وقدم لنا تقريرا مفصلا، وإنني متأكد بأن العديدين منكم هنا قد تلقوا تقارير مماثلة. وسيسعدنا أن نتشاطر معلوماتنا مع أي عضو من الأعضاء خارج هذه القاعة.

وأود أن أذكر بأن السفير سوينغ، ومعظمكم يعرفونه - وهو من أكثر دبلوماسيينا حنكة وتجربة في العالم اليوم - أبلغنا بأن الإجراءات الأولية التي اضطلع بها الرئيس ماسيري في كينشاسا - كاجتماعه مع الرئيس كابيلا واجتماعه مع المجموعات الأخرى - كانت، وأقتبس ما قاله السفير سوينغ "حكيمة وفعالة وتجعل الرئيس ماسيري متقدما على الجدول الزمني إلى حد ما". وإنني أتشاطر ذلك مع المجلس لأننا نركز دوما على المشاكل، وهذا نبأ سار أود أن أزجيه لكم.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، تحدث العديدون ببلاغة عن الكونغو وعما ينبغي للأمم المتحدة أن تفعله لمساعدتها. واليوم ينبغي لنا أن نقرن أقوالنا بالأفعال. فالفرصة متاحة لاستعادة التعاون الدولي في أفريقيا الوسطى. وإن أي جهد يبذل لتحقيق السلام لن يكون يسيرا. ولربما لا توجد أية أمّة أفريقية أخرى مرت بأوقات أصعب وهي تسعى للخروج من إهاب شبح ماضيها، ومن الظلمة والأهوال التي قذفت بها إلى العالم المعاصر، من خلال مجموعة من الزعماء الذين تولوا مقاليد الحكم على مر قرن ونصف، إذ يبدو أداء هؤلاء الزعماء غير مرض أمام حكم التاريخ.

ويجب علينا جميعا أن نغتنم هذه الفرصة، ولا سيما الموقّعون على اتفاق لوساكا. فليس بوسعنا أن نعد شعب الكونغو بتحقيق السلام فورا. إلا أننا نستطيع أن نقول إنه دون توافر قيادة قوية من جانب الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، هناك احتمال قوي - والواقع، هناك يقين - بأن تقع كارثة هائلة في أفريقيا الوسطى.

واليوم اتخذنا في مجلس الأمن خطوة حاسمة لوضع هيكل للسلام. وآمل أن يسجل التاريخ ذلك على أنه خطوة رئيسية للابتعاد عن حافة الهاوية. ولكن وكما ينص القرار، فإن تنفيذه يعتمد أولا وقبل أي شيء على الأطراف. فبعد تصويت اليوم، فإننا بحاجة الآن إلى مشاركة المجتمع الدولي بصورة كاملة لتشجيع ذلك التنفيذ، وإجراءات الأطراف في المنطقة، والجهود من خلال كل القنوات المتاحة من أجل إحلال السلام في الكونغو.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ.

وسأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للأرجنتين.

إن القرار الذي اعتمدناه لتونا يمثل خطوة من أجل تعزيز عملية السلام التي ابتدأت في تموز/يوليه ١٩٩٩. وكما قلنا في مناسبات سابقة، فإننا لا نعتقد أنه يمكن التوصل إلى حل دائم للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية إذا لم تؤخذ في الاعتبار العناصر الأساسية التالية.

وتتضمن هذه العناصر، أولا وقبل أي شيء، الاحترام الكامل للسلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وانسحاب جميع القوات الأجنبية الموجودة حاليا في ذلك الإقليم دون الموافقة الصريحة لحكومته، وكذلك الاعتراف بالشواغل الأمنية المشروعة للبلدان المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وضرورة إنشاء نظام قوي للضمانات الأمنية لجميع البلدان في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا.

ونثق كل الثقة بأن وزع ٥٠٠ مراقب عسكري كما ينص على ذلك القرار سيسهم في توطيد وقف إطلاق النار. إلا أن نجاح بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية سيتوقف على درجة تعاون الأطراف معها وما يتحلون به من روح المصالحة والتهدئة.

وإننا نؤكد من جديد على الأهمية التي نوليها لتوفير ضمانات حازمة وذات مصداقية لأمن وحرية تنقّل موظفي بعثة الأمم المتحدة، كما تنص على ذلك الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة والفقرة ٥ من منطوق القرار.

وتعتبر الفقرة ٨ من المنطوق ذات أهمية خاصة؛ فهي تخول البعثة، في ظل ظروف معينة، التصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق من أجل حماية المدنيين الذين يحدق بهم خطر العنف الجسدي.

ونود أن نشير بالمثل إلى موضوعين لهما أهمية خاصة: أولهما، التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وعدم الاحترام للقانون الإنساني الدولي، التي تتسم بالخطورة بصفة خاصة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، طبقا لأحدث تقارير الأمين العام

ولآخر المعلومات. ونحن نرى أن هذه الجرائم لا يمكن أن تمضي دون عقاب. ولا مفر من إجراء تحقيق دولي من أجل تقديم المسؤولين عن هذه الانتهاكات إلى العدالة. ثانيا، إننا نشعر بالقلق إزاء الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرى أن هناك صلة بين هذه الأنشطة غير المشروعة وبين إطالة أمد الصراع المسلح. وفي اعتقادنا أن هذه الأنشطة ينبغي أن تتوقف على الفور. ونؤيد إجراء تحقيقات موضوعية يضطلع بها فريق من الخبراء، ونحن بانتظار تقرير الأمين العام، الذي طالب به القرار.

وختاما، نود أن نعلن أن جمهورية الأرجنتين ستسهم في تمويل أنشطة اللجنة العسكرية المشتركة وفي تمويل مهام السير كيتوميلي ماسيري ميسِّر الحوار بين الكونغوليين، كوسيلة لإعادة التأكيد على التزامها بعملية لوساكا والتوصل إلى تسوية سلمية تفاوضية للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

والآن أستأنف مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

لقد اختتم المجلس نظره في مشروع القرار.

وقد طلب ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية الكلام، وأدعوه للإدلاء ببيان.

السيد موامبا كبانغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): لقد اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار المتعلق بالمرحلة الثانية من نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويشعر وفدي بالارتياح التام لأن هذا القرار الذي يعد خطوة هامة على طريق تحقيق السلام، قد اتـُخذ في ظل رئاسة ممثل بلد صديق، هو الأرجنتين، الذي يقيم معه علاقات ممتازة منذ زمن بعيد تتسم بالثقة والتقدير المتبادلين. ووفدي لم ينس أن الأرجنتين، قامت في عام ١٩٦٠، مع غيرها من الأعضاء في مجلس الأمن، باعتماد القرار ١٤٥ (١٩٦٠)، بناء على طلب الحكومة الكونغولية مساعدة الأمم المتحدة لها على مواجهة العدوان التي وقعت ضحية بريئة له بالفعل، وبهذه الطريقة أمكن الحفاظ على السلامة الإقليمية للجمهورية الفتية التي كانت قد حصلت على استقلالها الوطني وسيادتها في ٣٠ حزيران/يونيه من نفس العام. ووجـَّه مجلس الأمن نداء في ذلك الوقت لجميع الدول من أجل الامتناع عن القيام بأي أنشطة من شأنها تقويض الاستقلال السياسي للبلد. وقد تجدد هذا النداء في مناسبات عديدة على مدى الزمن من جانب المجلس ومن جانب الجمعية العامة.

واسمحوا لي، في هذه المرحلة، أن أوجـِّه تحية مشتركة إلى رئيسين من رؤساء الجمعية العامة: الرئيس الأول، هو الراحل المنجي سليم من تونس، الذي قدم في ١٣ تموز/يوليه ١٩٦٠ مشروع القرار الذي أنشأ عملية الأمم المتحدة في الكونغو. والرئيس الثاني، هو ثيو - بن غوريراب من ناميبيا، الذي ما برح يذكركم بالحالة المؤسفة لسكان الكونغو ومعاناتهم التي تجل عن الوصف الناجمة عن العدوان الوقح على بلدي من جانب القوات المسلحة لأوغندا ورواندا وبوروندي. فليتقبل هذان الإبنان البارزان من أبناء أفريقيا ولتتقبل بلد كل منهما، تونس وناميبيا، هذا التعبير عن الامتنان العميق من حكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويبدو لنا اجتماع المجلس اليوم لتقديم المساعدة لبلدي مرة أخرى، بمثابة نصر يستحقه الساسة المرموقون. إنه نصر لهم، وإذ ينظر المجلس في حالة عدوان لاحظها العالم كله واعترف بحدوثها هو أيضا نصر لهم.

ومن خلال هاتين الشخصيتين، هذان الإبنان البارزان من أبناء أفريقيا، التي أصبحت اليوم مستقلة، يود وفدي أن يشكر من كل قلبه جميع أعضاء مجلس الأمن الممثلين هنا وجميع ممثلي الدول الأفريقية التي عملت بالمجلس منذ عام ١٩٩٨. كما يود وفدي أن يتقدم بالشكر إلى الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي فضلا عن منظمة الوحدة الأفريقية التي أثرت بقوة وباستمرار على الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل لهذه الحرب العدوانية وعلى مجلس الأمن حتى يكف عن نهجه المتردد إزاء العدوان على جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٨.

وكيف يفوتني أن أذكـِّركم بأنه في يوم ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠، وفي مواجهة موقف مماثل في دولة وقعت ضحية للعدوان في منطقة أخرى من العالم، حشد المجلس جيشا بأسره لمقاومة حالة العدوان هذه.

ويجب على وفدي، مع ذلك، أن يرحب بصحوة مجلس الأمن هذه فيما يتعلق بهذا الوضع الذي مضى عليه

الآن عامان - هذا الخرق للسلم والأمن، وهذا الانتهاك للاستقلال، والسيادة الوطنية، والسلامة الإقليمية لدولة عضو في الأمم المتحدة من جانب أعضاء في هذه المنظمة العالمية.

واسمح لي يا سيدي الرئيس بأن أغتنم هذه الفرصة لكي أحيي سلفكم، ممثل الولايات المتحدة، الذي اتخذ هذه المبادرة الشجاعة، أثناء رئاسته في شهر كانون الثاني/يناير بدعوة رؤساء دولنا الأفارقة للمشاركة في الجلسة الاستثنائية لمجلس الأمن بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن مهارة ممثل الولايات المتحدة وبصيرته وبراعة النهج الذي اتبعه قد مكنته من إحراز تقدم كبير في السعي من أجل التوصل إلى إحلال السلم الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة.

ويود وفدي أن يشيد عن جدارة تامة بكوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة لما بذله من جهود دؤوبة ملحوظة في سبيل إنهاء العدوان ولمبادراته العديدة المحمودة لنصرة الحق، والسلم والأمن في المنطقة.

ويشعر وفدي بالامتنان إذ يرى مجلس الأمن، بعد طول مراوغة قد أصغى أخيرا إلى صرخات الشعب الكونغولي ونواحه، وهو يعاني من عذابات الملعونين، من أعالي جبل روينزوري إلى سهول كينشاسا، ومن الحوض الاستوائي إلى غابات السافانا في كتنغا. لقد أصغى المجلس إلى صرخات الآلاف من الأطفال اليتامى والآهات المتعاقبة المنبعثة من قبور النسوة اللائي دفن أحياء، ومن الأمهات اللائي تناثرت أحشاؤهن على الأرض للشك في أنهن يحملن في أرحامهن من يُحتمل أن يرتكبوا إبادة الجنس.

ويعتقد وفدي أنه يتعين عليكم أنتم أعضاء مجلس الأمن، أن تتحملوا مسؤولياتكم، بإدانة تلك المذابح التي جرت للضحايا الأبرياء إدانة لا يعتريها الكلل حتى يقول العالم أجمع: لن يحدث ذلك ثانية.

وقد استمعتم من فوق هذه الطاولة نفسها، في ٢٤ كانون الثاني/يناير إلى السيد لوران - ديزيريه كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية وهو يؤكد لكم بأن الحكومة الكونغولية لن تألو جهدا حتى تعيد للشعب الكونغولي مكانته كصاحب السيادة الأساسي وكمصدر وحيد للشرعية. وقد جاء رئيس الدولة الكونغولية ليشارك معكم نيته في قبول الحوار بين أبناء الكونغو، الذي لا تختلف أهدافه عن أهداف المناقشة الوطنية التي عقدتها بالفعل الحكومة الكونغولية والتي تستهدف تحديد قواعد اللعبة التي ستحكم ممارسة السلطة ومن ثم ترسي الأساس لنظام سياسي جديد وديمقراطي، حـُرم منه الشعب الكونغولي لزمن طويل.

وفخامة الرئيس لوران كابيلا، الذي مد يده في تلك المناسبة لحلفاء الأمس الذين أصبحوا أعداء اليوم، وجه الدعوة أيضا إلى المجتمع الدولي لكي يقنع المعتدين على جمهورية الكونغو الديمقراطية بأنهم ينبغي لهم أن يبذلوا جهودا مماثلة لإحلال السلام في بلدانهم.

وسيفهم الأعضاء أن بلادي لا يسعها إلا أن تؤيد بقوة الاقتراح الذي تقدم به الأمين العام ومنظمة الوحدة الأفريقية، وردده فرنسا، بشأن تنظيم مؤتمر دولي معني بمنطقة البحيرات الكبرى، يتصدى لمشاكل عامة شائكة في المنطقة، وينظر في متطلبات إرساء السلام الدائم وتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء المنطقة، بغية القضاء، دون رجعة، على كل الأسباب البعيدة والقريبة للكارثة التي تخيم على قارتنا.

ولذلك، فإنه مما يثلج صدر وفد بلادي اتخاذ قرار اليوم بتوسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار المرحلة الثانية من نشرها. غير أننا نأسف لأن أعضاء المجلس لم يسعوا جاهدين لإنقاذ جمهورية الكونغو الديمقراطية من استمرار إذلالها الذي يسفر عن آثار رهيبة، ولم يتحلوا بالشجاعة اللازمة للفصل الكامل بين القضايا المتعلقة ببلدين متناحرين، تسبب أحدهما بوضوح في بؤسه علاوة على بؤس البلد المجاور له، وهو بلدي.

ويشكل وفد بلادي بإخلاص حكومة وكونغرس الولايات المتحدة على بذلهما كل ما في وسعهما لتوفير الدعم المادي للبعثة. ونعرب عن الامتنان أيضا للتعاون المخلص الذي نلقاه من الأمم المتحدة، من خلال إدارة عمليات حفظ السلام التابعة لها. ولكن وفد بلادي يلاحظ أن عملية الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ستكون أقل تكلفة لو أن الأمم المتحدة وافقت على الطلبات الكثيرة التي قدمتها جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المجلس منذ أن حدث العدوان في آب/أغسطس ١٩٩٨.

وتود جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تعلم مقدار ما ستتكلفه العملية الحالية. إن تردد المجلس هو الذي أدى إلى الحالة الراهنة. ولو كان المجلس قد استجاب لشكاوى بلادي منذ ذلك الشهر المشؤوم، وهو آب/أغسطس ١٩٩٨، لما كان يندب الموتى اليوم، ويأسف لانتهاكات اتفاق لوساكا، وأمور عديدة غير ذلك.

ويؤكد وفد بلادي للمجلس أن جمهورية الكونغو الديمقراطية سترحب ترحيبا حارا بالبعثة. وستحيي أولئك الأبناء والبنات من البلدان المحبة للسلام والعدالة بحسن الضيافة الأفريقي المعهود، الذي يشتهر الكونغوليون به بشكل فريد.

ولكي ينجح انتشار البعثة نجاحا كاملا، يجب أن يجري في تعاون وثيق مع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتود بلادي أن تجري استشارتها في كل وقت بشأن طريقة إقامة هذه العملية؛ وفي هذا الصدد، يمكن لجمهورية الكونغو الديمقراطية أن ترفض عروضا مقدمة من بعض الدول التي لا تسمح لها معاملاتها مع المعتدين بأن تكون محايدة حيادا صادقا.

ويود وفد بلادي أن يذكر المجلس بمسؤوليته الأساسية، بموجب الميثاق، عن صون السلم والأمن الدوليين. وندعو المجلس إلى التصرف بناء على دراية تامة بالحقائق، للصالح الأكبر للشعب الكونغولي. ولا يشك وفد بلادي على الإطلاق في أن الشعب الكونغولي سيكون شاكرا لذلك، وأنه سيكون في وضع يسمح له بالإعراب عن امتنانه العميق.

وترديدا لما أكده للمجلس في الشهر الماضي فخامة الرئيس لوران كابيلا، فإن وفد بلادي يؤكد من جديد استعداد الحكومة الكونغولية للمناقشة بصراحة وبجدية بشأن سبل ووسائل إنهاء هذه الحرب العقيمة الفتاكة المفجعة، لكي نتمكن من أن نبني معا منطقة يمكن أن تعيش فيها شعوبها في سلام ورخاء.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي، وعلى ملاحظاته الكريمة عن بلادي.

المتكلم التالي ممثل البرتغال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مونتيرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وأعلنت عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - بلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا، وقبرص ومالطة، فضلا عن ليختنشتاين والنرويج، البلدين العضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

يرحب الاتحاد الأوروبي بتوسيع ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والقرار بتوسيع القوة إلى أكثر من ٥٠٠٠ فرد، منهم ٥٠٠ مراقب عسكري، قرار ملائم جدا، وإشارة واضحة إلى التزام المجتمع الدولي بإرساء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن المقرر الذي جرى التوصل إليه اليوم لا يمكن أن يحقق أهدافه إلا إذا توفرت إرادة سياسية لا لبس فيها من جانب جميع المشاركين، وتقيدت جميع الأطراف في اتفاق لوساكا تقيدا صارما بوقف إطلاق النار. ويجب إحراز تقدم واضح في وضع إطار فعال لتنفيذ اتفاق لوساكا، الذي لا يزال يشكل أفضل الأسس الصالحة للحل السلمي للصراع. والواقع أن الاستمرار الناجح لعملية السلام يعتمد على استعداد الأطراف لوضع مصالح الشعب الكونغولي فوق أية مصالح أخرى.

وفي هذا السياق، يعتبر الاتحاد الأوروبي أن مما له أهمية قصوى أن تتعاون جميع الأطراف بشأن نشر البعثة، وأن تيسر انتشارها في جميع المواقع المحددة، وأن تضمن الأمن وحرية الحركة اللازمين لها لكي تفي بمهام ولايتها بالكامل. وهذا أساسي لنجاح البعثة، وسيكون هاما بالنسبة لضمان التقيد بوقف إطلاق النار.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بإنشاء هيكل مشترك فعال للبعثة مع اللجنة العسكرية المشتركة، ويؤكد من جديد نيته في دعم أعمال هذا الهيكل.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن تنفيذ عملية سلمية وطوعية لنزع السلاح وتسريح وإعادة إدماج أفراد الميليشيا وغيرها من المجموعات التي تعمل حاليا في المنطقة، يشكل عاملا جوهريا في العملية، وعنصرا

حاسما في استعادة السلام. وفي هذا الصدد، يعتبر الاتحاد الأوروبي أن من الضروري أن تتخذ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة جميع التدابير اللازمة لكبح جماح كل عمليات بيع أو توريد الأسلحة وغيرها من المعدات العسكرية للجماعات المسلحة الأطراف في هذا الصراع. وفي هذا الصدد، يذكر الاتحاد الأوروبي بإعلانه الصادر في حزيران/يونيه ١٩٩٩ بشأن تجارة الأسلحة إلى منطقة البحيرات الكبرى وداخلها.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد دعوته إلى سحب جميع القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا عنصر جوهري آخر في اتفاق لوساكا يأمل الاتحاد الأوروبي أملا وطيدا في أن يراه وقد نفذ تنفيذا كاملا.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن من الضروري إجراء حوار وطني فوري في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بموجب أحكام اتفاق لوساكا، لضمان نجاح المصالحة الوطنية. وكما ذكرنا في مناسبات أخرى عديدة، فإن الاتحاد الأوروبي على استعداد لتقديم دعمه في هذا الإطار، ويؤكد من جديد أن التمويل متوفر لمساعدة أي حوار سياسي ذي مصداقية إذا أبدت الأطراف استعدادها وجديتها بشأن هذه العملية.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي عمل السير كيتوميلي ماسيري عنصرا أساسيا في عملية السلام؛ وفي هذا السياق، يؤكد من جديد دعمه لجميع جهوده ومبادراته بوصفه ميسرا للحوار الوطني، ويعرب عن استعداده لمساعدته في الاضطلاع بولايته.

إن الاتحاد الأوروبي يظل يشعر بقلق بالغ إزاء استمرار ورود الأنباء عن انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن التأخير في تنفيذ اتفاق لوساكا، وانتشار حالات خرق اتفاق وقف إطلاق النار، واستمرار الصراع. والأنباء التي وردت مؤخرا عن اندلاع القتال بين قبيلتي لندو وهيما في منطقة إيتوري في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية - وهو قتال أسفر عن مقتل اناس كثيرين وانتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان - تزيد من قلقنا وتؤكد الطابع الخطير للحالة ومدى ما تسببت به الأعمال العدائية معاناة إنسانية هائلة للمدنيين، خاصة النساء والأطفال. واستمرار ممارسة تجنيد الأطفال، التي يرد أنها تحدث خاصة في شرق البلد، أمر خطير بوجه خاص وغير مقبول، وهذه الحالة تتطلب اتخاذ إجراءات فورية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا الأهمية التي يوليها لاحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ويشدد على ضرورة كفالة وصول المنظمات الإنسانية بدون عوائق إلى جميع المناطق التي يحتاج فيها السكان إلى خدماتها. ويجب أيضا أن يكفل أمن أفراد تلك المنظمات.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا أيضا دعمه - في سياق حل دائم للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية - لفكرة عقد مؤتمر دولي لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الصراع والمسائل ذات الصلة المتعلقة باستقرار منطقة البحيرات الكبرى. وتنظيم هذه المبادرة، بمجرد تنفيذ العناصر الرئيسية في اتفاق لوساكا، يمكنه أن يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار الهيكلي والتنمية المستدامة.

وفي الشهر الماضي، أكد مجددا جميع القادة الإقليميين الذين حضروا إلى نيويورك لمخاطبة هذا المجلس بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية التزامهم بإيجاد حل سلمي وتفاوضي للصراع وطلبوا إلى المجتمع الدولي أن يوفر المساعدة في ذلك عن طريق الأمم المتحدة. وجاء رد فعل الأمم المتحدة سريعا بإظهار استعدادها للمساعدة ولتعزيز التزامها بهذه العملية. وهذا المجلس يقوم اليوم بمتابعة ذلك الالتزام.

إن الاتحاد الأوروبي على اقتناع بأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتوسيعها أمر يوفر فرصة فريدة لجميع الأطراف المعنية لاستعادة السلم والاستقرار في ذلك البلد الذي أثخنته جراح الحرب ويساعد في إعطاء الشعب الكونغولي وجميع المتضررين في المنطقة الوسائل الكفيلة بإرساء بيئة ديمقراطية وتحقيق المصالحة الوطنية.

ويكرر الاتحاد الأوروبي الإعراب عن رأيه ومفاده أن نجاح البعثة يتوقف على الإرادة السياسية للأطراف في الوفاء بالالتزامات التي قبلوها بموجب اتفاق لوساكا. ومن ثم نأمل بشدة أن تكون إشارة اليوم عن الدعم الدولي لعملية السلام حافزا إضافيا للأطراف المعنيين ليهيئوا الظروف اللازمة للسلم، مما سيؤدي إلى عقد انتخابات حرة ونزيهة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا هو، في اعتقادنا، الطريق الوحيد إلى تحقيق مصالحة وطنية طويلة ودائمة. علاوة على ذلك، يدعو الاتحاد الأوروبي جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تعزيز الحقوق السياسية والمدنية والحريات الأساسية لشعبها.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥